PERMANENT MISSION OF THE
UNITED ARAB EMIRATES
TO THE UNITED NATIONS
NEW YORK

البعثة الدائمة
للإمارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كلمة

AL MEQDAALI

الآنسة / زهور محمد سعيد المقبالي

عضو وفد الإمارات العربية المتحدة

في اللجنة السادسة للجمعية العامة

للدورة التاسعة والستين (69)

لمناقشة البند رقم 107 المعني بـ:

" التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي"

نيويورك في 7-8 أكتوبر 2014م

السيد الرئيس،

باسم وفد الإمارات العربية المتحدة أتقدم لكم بالتهنئة على انتخابكم رئيساً لهذه اللجنة متمنيةً لكم ولأعضاء اللجنة كل التوفيق والنجاح، ونتقدم أيضاً بالشكر لمعالي/ الأمين العام لما قدمه من معلومات مهمة في تقريره الوارد في الوثيقة A/69/209، بشأن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، كما نود أن نرحب بالاستعراض الرابع الذي أجرته الجمعية العامة لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

السيد الرئيس،

يشهد عالمنا اليوم ولا سيما في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول الساحل الافريقية أخطر أشكال الإرهاب الدولي، الذي لا تُقتصر شبكات تنظيماته وأعماله الخطيرة في هذه المناطق المحددة بعينها، وإنما اتسعت حدودها لتشمل أغلب دول ومناطق العالم، التي باتت مؤخراً تشكل مسرحاً لتغذية وتجنيد جيوش متنامية من العناصر الإرهابية والمقاتلون الأجانب والمرتزقة المسلحة، مما شكل تهديداً مباشراً وخطراً محدقاً، ليس على مسألتي الأمن والسلم الإقليمي والدولي المشترك فحسب، وإنما أيضاً على خطط مستقبل الإرث البشري برمته.

إن دولة الإمارات والتي تستنكر وتدين بقوه كافة أعمال الإرهاب بغض النظر عن أشكاله وصوره، وفي مقدمته الأعمال الإرهابية التي يقوم بها تنظيم "داعش" في كل من العراق وسوريا، إنما يقلقها بشدة استغلال هذه الجماعات للدين، وممارسة إجرامها الوحشي ونشر تطرفها العنيف تحت غطاء الدين الإسلامي الحنيف وادعاء تطبيق الشريعة، مما أسهم في إستقطابها وتجنيدها للمئات من الشباب المغرر بهم من حول العالم، لتتحول في غضون أشهر قليلة لجيش منظم من الإرهابيين المسلحين بمنظومة من الأسلحة التقليدية والفتاكة على مساحات واسعة من دول المنطقة، يرتكبون فيها أفظع الجرائم ، ويستهدفون السكان بشكل عشوائي، ويقومون بتجنيد الأطفال، وأعمال القتل الوحشي والاغتصاب، والاستعباد والتعذيب والاختطاف

من أجل الفدية، والمتاجرة بالنساء والبنات، والتهجير القصري وحرق المنازل وتدمير البنية التحتية الأساسية، وغيرها من الأعمال الإرهابية التي لم نكن نشهدها من قبل.

السيد الرئيس،

إن وفد دولة الإمارات الذي يجدد اليوم أمام هذه اللجنة موقفه الرافض بقوة لهذا التهديد الخطير الذي تشهده منطقتنا، وهو الموقف الذي عكسه سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان - وزير الخارجية قبل أيام، سواءً أمام مجلس الأمن أو الجمعية العامة، ندعو بقوة كافة أطراف المجتمع الدولي للتحرك والتنسيق الفاعل والفوري في إطار إستراتيجية متكاملة الجوانب والأبعاد، لدحر "داعش" وغيرها من الجماعات الإرهابية الأخرى، ومنعها من إنشاء ملاذ آمن للمتطرفين، وإخضاع عناصرها وقياداتها للمحاكمات العادلة.

السيد الرئيس،

إن إنتهاج بلادي لسياسة صارمة في حربها على الإرهاب لم تبدأ من اليوم، بل سبقتها منذ عقود، مبادرات وجهود منسقة ومتكاملة ومستحدثة إستهدفت تطوير تشريعاتها وقوانينها وقراراتها الوطنية بما في ذلك إنضمامها الى ثلاثة عشر اتفاقية دولية ذات الصلة، وبما أسهم في تطوير آليات رقابتها الوطنية الكفيلة بعدم استغلال أراضيها وأجوائها ومياهها الإقليمية في أي أعمال أو محاولات ذات صلة بالإرهاب، فعلى سبيل المثال وليس الحصر، سنت بلادي القانون الاتحادي رقم ٧ لسنة ٢٠١٤ بشأن مكافحة الجرائم الإرهابية الذي يضع إجراءات صارمة لتعقب مرتكبي الجرائم الإرهابية، وأنشأت أيضاً اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب المعنية بمتابعة تنفيذ قرارات مجلس الأمـن ذات الصـلة، وذلك تماشيا مع مبادئ وأغراض جملة هذه القرارات والصكوك الدولية والإقليمية الأخرى المعنية بالمكافحة.

وقامت أيضاً دولة الإمارات بسن الـقانون الاتحادي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن السلع الخاضعة لرقابة الاستـــيراد والتصدير، بما فيها ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل.

كما اعتمدت بلادي مؤخراً قانوناً اتحادياً لمعاقبة من تثبت إدانتهم بالتحريض على الإرهاب أو القيام بأعمال إرهابية، وتعمل حالياً بهذا الخصوص نحو القيام بدراسة شاملة تعني بتحديد آليات منع التنظيمات الإرهابية من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لغرض التجنيد.

وإنتهجت بلادي أيضاً سياسات وإجراءات مشددة وصارمة كفلت سيطرتها على عمليات غسل الأموال والإتجار غير المشروع بالسلاح والمخدرات وغيرها من الأعمال المحظورة والجرائم العابرة للحدود الوطنية ذات الصلة بالأعمال الإرهابية والمتطرفة، وخصصت لهذا الغرض كل إمكانياتها وخبراتها الوطنية المتاحة من أجل التنسيق والتعاون مع الآليات الدولية والاقليمية وشبه الإقليمية المختصة بمكافحة الإرهاب، وواصلت أيضاً بلادي في هذا الإطار تعزيز جهودها وتنسيقها مع شركائها الآخرين في إطار عضويتها في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، لضمان عدم نشر الأعمال الإرهابية والجرائم الأخرى المرتبطة بها، كما عملت منذ أعوام على استضافة مركز التميز الدولي لمكافحة التطرف العنيف "مركز هداية" في أبوظبي.

السيد الرئيس،

إن دولة الإمارات التي تفتخر بتأسيسها لمجتمع متفتح متعدد الثقافات يسوده الأمان والتسامح وحرية ممارسة الشعائر الدينية، تؤمن وتشجع سياسة نشر التسامح والمساواة والتقارب الثقافي ما بين الأديان والحضارات، وبما يكفل ترسيخ مبادئ العدالة وتعميق احترام حقوق الإنسان والقضاء على الخلافات التي تسبب بعضها بنشوء الإرهاب والتطرف.

وفي الختام السيد الرئيس، نجدد موقفنا الداعي إلى عقد مؤتمر دولي تحت مظلة الامم المتحدة لوضع تعريف واضح للإرهاب، ويفرق بينه وبين مساعي الشعوب لتقرير المصير، كما نشدد في هذا الإطارعلى أهمية تعزيز المفاوضات الدولية المعنية بتنفيذ اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب، آخذه بالإعتبار مبادئ القانون الإنساني الدولي.

شكراً سيدي الرئيس،،،،